الموسم

مجلة فصلية مصورة تعنى بالآثار والتراث

مجلة الموسم (العدد 14) – 1993 – 1413

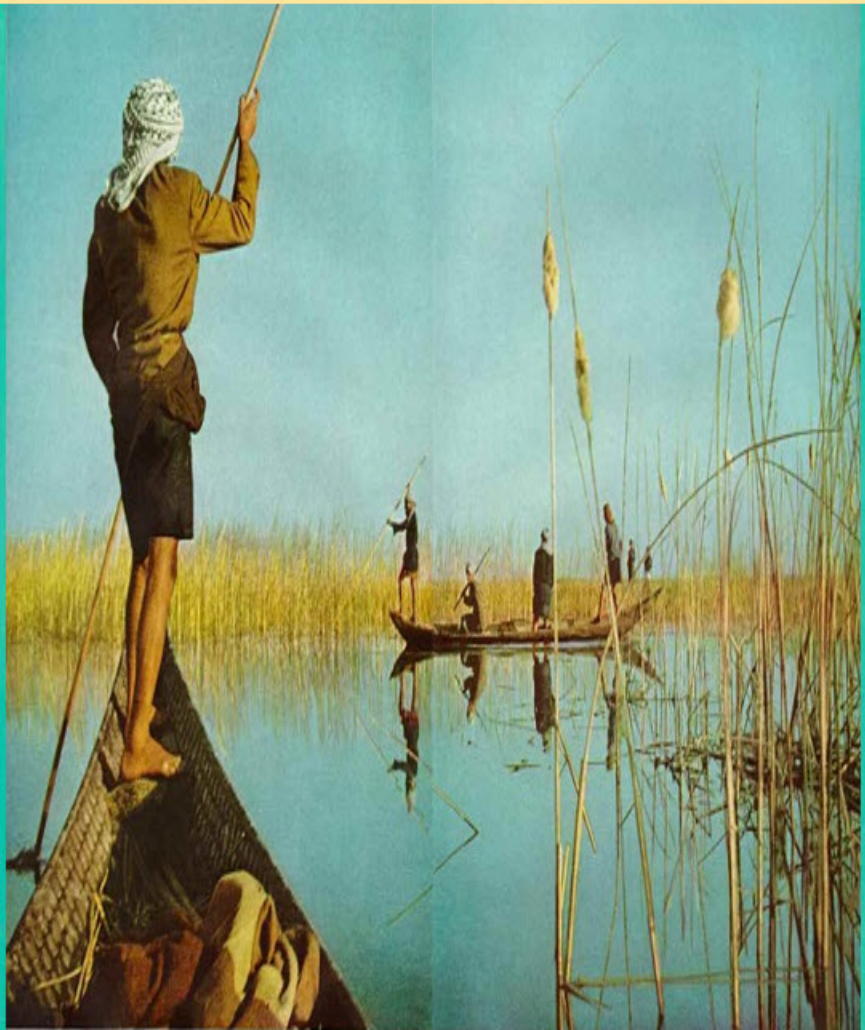

مجلة فصلية محكمة تعنى بالآثار والتراث

صاحبها ورئيس تحريرها

محمد سعيد الطريحي

Shiabooks.net

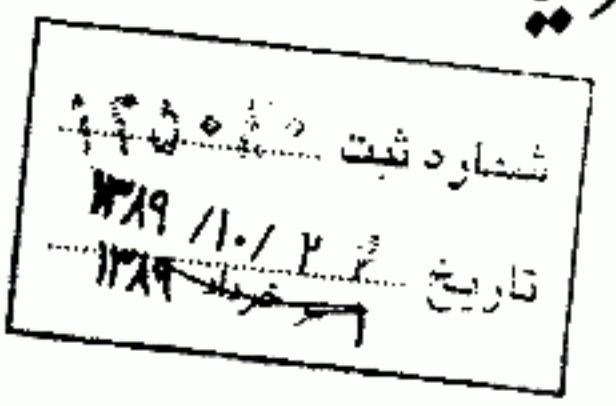

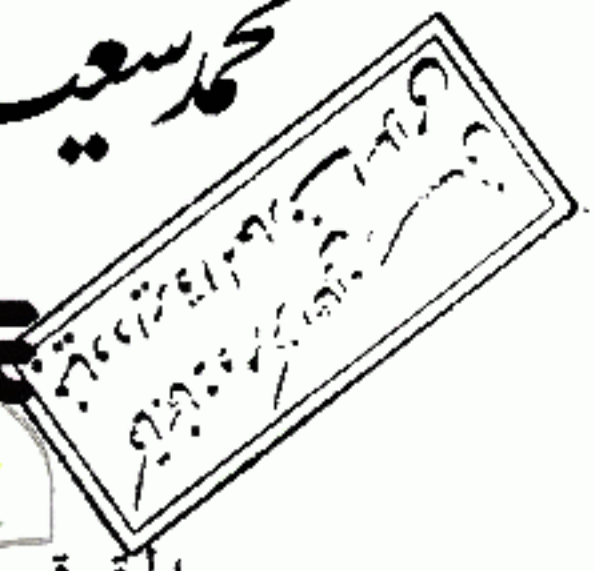

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

ترسل جميع المراسلات والطلبات بإسم صاحب المجلة الى :

المركز الوثائقي لتراث اهل البيت عليهم السلام

اكاديمية الكوفة

هولندا

AL KUFA HOUSE POST BUS 1113
3260 AC OUD - BEIJRLAND
HOLLAND

الاشتراك السنوي للأفراد ٥٠ $ وللمؤسسات ١٠٠ $.

رسم الحدود بين مؤسسات الدين والدولة والمجتمع

● محمد صادق الحسيني (طهران)

هنالك نظرية تبسيطية اصبحت شائعة في الوقت الحاضر لدى الحديث عن موضوع (الدين والدولة والمجتمع) ، وهي حصر البحث في الموضوع بين تيارين احدهما يدعو الى فصل الدين عن الدولة في الممارسة وادارة الشؤون السياسية العامة للبلاد وهو التيار الذي نشأ كإفراز حديث للدولة الحديثة أو المعاصرة . وتيار آخر يدعو الى اعادة الارتباط أو الجمع بين الدين والسياسة في قيام الدولة الاسلامية البديلة على انقاض الدولة العصرية العلمانية أو الكافرة . واذا كانت هذه النظرية تحمل في جنباتها بعض ابعاد المشكلة المعاصرة لدى التصدي لمشروع اعادة صياغة المجتمع الاسلامي المعاصر من خلال التواصل بين الحاكم والرعية في اطار الشرع واستنباط الحكم الشرعي الخاص لقضايا المجتمع المعاصر . الا أنها تبقى ناقصة اذا ما اردنا صياغة نظرة شمولية لمشكلات المجتمع الحديث الذي تشكل في مختلف بقاع الاسلام وامصارها بشكل أُطرو تشكيلات منفصلة ومستقلة ومتباعدة واحياناً متنافرة بسبب فترة الانفصام الطويلة والانقطاع الذي اصاب الامة بمجموعها منذ سقوط دولة الخلافة وتشكل الدول القومية الحديثة .

ففي هذه الصيرورة التاريخية التي افرزت كياناً وتجمعاً متشابكاً ومتداخلاً وجهازاً معقداً للغاية اسمه الدولة العصرية (الحديثة) حصل خلالها انقلاب واسع النطاق على انشطة وتشكيلات المجتمع التقليدية التي صارت تعرف اليوم بمؤسسات المجتمع المدني .

وفيما كانت سمة غلبة سيطرة الدولة على المجتمع تأخذ مداها بابعاد مختلفة برزت الى الوجود في القرون المتأخرة من تاريخ المجتمعات الاسلامية الحديثة نواتات مقاومة لهذا المنحى الهيمني تبلورت مع الزمن بصورة بتشكيلات صارت تعرف بالمؤسسات الدينية ، وقد اخذت هذه المؤسسات دورها في كل مرحلة من مراحل تطور مجتمعاتنا الاسلامية في تناغم واضح ودقيق مع حركة المقاومة التي كان يبديها المجتمع المدني .

فكانت تلك المؤسسات تأخذ طابع المد المقاوم كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني تتقدم في حلبة الصراع ضد طغيان وهيمنة الدولة الحديثة ، بينما كانت المؤسسات الدينية المذكورة تتراجع ويغلب

عليها طابع الكهنوت والصورة الكنائسية كلما كانت الدولة الحديثة تحتل مربعات جديدة في خانة المجتمع المدني .

ولما كانت الدول المعاصرة ـ اية دولة ـ وهي بالمناسبة يقصد بها هنا الحكومة والسلطة السياسية واجهزة الجيش والشرطة والمخابرات وعشرات المؤسسات التابعة لها والتي اصبحت متشعبة ومتضخمة الى درجة بالغة الكبر والعظمة والهيمنة ، مثل هذه الدولة تميل عادةً إلى السيطرة والامتداد الاخطبوطي على حساب مؤسسات المجتمع وتشكل بدورها عقلها الجمعي الذي يغلب ويسيطر ويهيمن على عقل الافراد المنتمين اليها سواء في قاعدة البناء أو اعلى سلطة الهرم السياسي لا فرق .

لذلك كان من الواجب على اهل الحل والعقد من الجماعة الاسلامية أن يأخذوا بعين الاعتبار ضرورة وضع مسافة معينة بين مؤسسات المجتمع المدني التي تشكل ضمير الرعية في دولة الاسلام وبين المؤسسات الدينية التي تشكل الوجدان الجماعي للامة الاقرب لحكم الشرع من جهة وبين جهاز الدولة الحديثة أو المعاصرة . وذلك من أجل المحافظة على ميزان القوى داخل المجتمعات المعاصرة لصالح تدخل ميزان الشرع في الرقابة وتطبيق الاحكام الشرعية على اجهزة الدولة الحديثة كما على مؤسسات المجتمع المدني كما على الرعية الذين ينتمي لهم العلماء في المؤسسات الدينية بشكل متساو . ولابد هنا من اكتشاف واستنباط موازنة حديثة وطريقة رقابة اكثر عصرية من الطريقة التقليدية المتبعة لكبح نزعة التسلط والطغيان أو الظلم الذي كان يمارسه الفرد عادة في المجتمعات البسيطة قبل حصول المتغيرات الكبرى في المجتمعات المعاصرة .

ان الكوابح لنزعة الهيمنة والتسلط الجمعي لجهاز الدولة يجب أن تتجاوز لذلك مواضيع التقوى والورع والوازع الذاتي الى طروحات عملية وتشريعات قانونية تسنها المؤسسات الدينية واهل الحل والعقد تساهم في اعادة الأدوار التنفيذية والاجرائية والحركية لاجهزة المجتمع المدني ومؤسساته والتي اغتصبتها الدولة الحديثة اثناء حصول عملية الانقطاع التاريخي في دار الاسلام . فقبل ذلك كانت الدولة الاسلامية واهل الحل والعقد وافراد المجتمع المدني كلهم جميعاً يتحركون في اطار تشكيلة الامة التي لم يعد لها وجود في العصر الراهن الا في المفهوم النظري العام .

يقول الامام علي عليه السلام في رسالته الى مالك الاشتر المشهورة : «. . . وانما عمود الدين وجماع المسلمين والعدة للاعداء العامة من الامة ، فليكن صفوك لهم وميلك معهم» . ففي ذلك الوقت كانت الامة تمارس مهامها على اختلاف طبقاتها وفئاتها دون حيف أو ميل من شيء اسمه جهاز الدولة أو المؤسسات الدينية التى مابرزت بشكل جهاز منفصل عن سياق تشكيلات المجتمع المدني الحديث الا بسبب طغيان نزعة الغلبة للدولة المعاصرة على كل مظاهر المجتمع ووحداته المؤلفة للامة .

لذلك كله على الحكومة الاسلامية في العصر الحديث أو اصحاب الحل الاسلامي لأشكالية الدين والدولة والمجتمع في الحياة المعاصرة ان يلحظوا تماماً بان السنن الكونية التي وضعها الله تعالى في الانسان والمجتمع لا تتغير أو تتوقف أو تلغى عندما يصبح الانسان والمجتمع مسلماً ، بل ان الغرائز (الغريزة) النفس تظل تلح على الانسان الفرد من الرعية لها على الانسان الحاكم للانحراف عن الطريق القويم واشباع رغبته الطبيعية (الغريزية) نحو التسلط والطغيان ، فكما ان النفس تبقى امارة بالسوء فان الدولة بعقلها الجمعي كما ذكر تبقى أمارة بالتسلط ونزاعة للطغيان على حساب مؤسسات المجتمع

وحتى على حساب المؤسسات الدينية التي كانت سبباً رئيسياً في هدم وازاحة جزء من الدولة القديمة المتمثلة في سلطتها السياسية الكافرة .
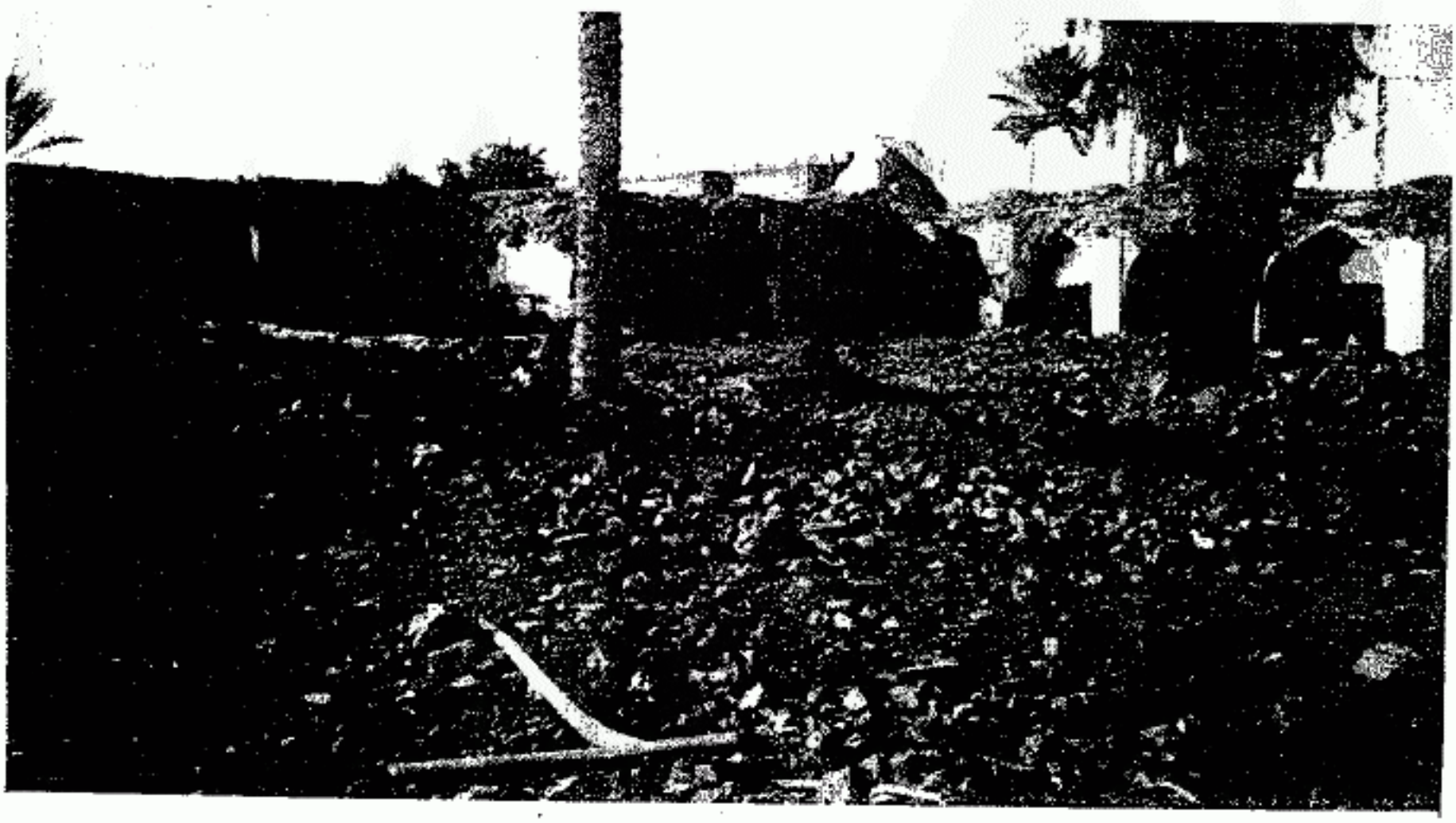
من هنا تصبح المهام الملقاة على المؤسسات الدينية والسياسية سواء القائمة قبل اعلان الدولة الاسلامية أو الناشئة مع قيام السلطة الاسلامية الجديدة هي وضع ميزان القسط يحكم بين الناس جميعاً ، وذلك من خلال منع استئثار قوى الدولة الحديثة واجهزتها والتي ستبقى قائمة رغم التغير الحاصل في السلطة السياسية بعد قيام الدولة الاسلامية ، بالارض والاقتصاد والثقافة والمسجد والعلوم مع الحاكم الذي يراقبه اهل الحل والعقد من العلماء والفقهاء والذين يمكن لهم خلعه اذا ما خالف شروط العقد مع الأمة ، وفي المقابل لابد ان تعمد تلك المؤسسات الدينية والسياسية المتحلقة حول الحكم الجديد (حكم الاسلام) الى توسيع دائرة استقلال الفرد وكذلك الجماعة المتشكلة في اطار مؤسسات المجتمع المدني وبذلك تكون الدولة قد عادت الى حجمها الطبيعي المفروض ان تأخذه في اطار تشكيلة الامة المجتمعة حيث تصبح وظيفتها العامة ليس الاستيلاء على ادوار افراد المجتمع وجماعاته ، بل تلعب دور المرشدَ والمراقب والمشجع للنشاطات الفردية والاجتماعية من خلال اطلاق المبادرات الفردية والجماعية في مختلف مجالات الحياة دون استثناء في اطار رقابة اعلى هي رقابة الشرع والحكم الاسلامي العام . وهنا يبرز فقط التمايز بين حكومة الاسلام وحكومة الرأسماليين أو الاشتراكيين ممن انتفخت دولهم على حساب الفرد والجماعة معاً في المجتمعات التي اقاموها ، في حين ان الحل الامثل والانجع لحل المشكلات المعاصرة التي تعاني منها المجتمعات الحديثة هو في اضعاف جهاز الدولة البيروقراطي المتضخم الذي أصبح متحكماً في العقل الجمعي للامة على حساب الفرد والجماعة واهل الحل والعقد من العلماء والفقهاء الذين افتقدوا دورهم المتميز حتى مع قيام التجارب الاسلامية ليس بسبب ضعف ارادة الحاكمين الجدد أو عدم رغبتهم في تحكيم الشرع وتغليب مصلحة جماعة المسلمين بل بسبب طغيان سلطان الدولة الحديثة على كل ما عداها من مظاهر مجتمع الامة الاسلامية .